الفرص التي تتيحها تلك المركزية. ومن ثم فإننا نشير إلى الحاجة إلى مدخل يتحلى بالنشاط والحيوية في التطبيق والتنفيذ إذا كان لنا أن نطور موضوعا أو مادة دراسية أو مناهج تقدم إسهامات إيجابية لتعليم الأخفال مواجهة الحياة في مجتمعات متغيرة وتتسم بالتحدي على نخول الخط.

وأخيرا، فمن المناسب أن نعرف أننا لا نزعم أننا نبحث السياسة والممارسة في التربية البدنية من موقع الحياد. بل على النقيض، كما تشير المناقشة السابقة، فإننا نفعل ذلك تحدونا آمال وطموحات معينة نحو التطوير المستقبلي للتربية البدنية كمادة دراسية في المرحلة الابتدائية والثانوية، والتي تشير أيضا إلى أن الاستبصار استنادا إلى الأبحاث سيكون فقط اعتبارا واحدا وهامشيا في السياسة وتطوير المنهج (انظر على سبيل المثال، Halpin, 1994).

المنهج القومي للتربية البدنية: مشهد دائم التغير:

ربما يكون معلمو المرحلة الابتدائية أكثر إدراكا من غيرهم أن مرحلة التسعينات تتسم بالتغيرات المرهقة في المنهج القومي، بقيادة الحكومات المركزية المتعاقبة ومؤسساتها. فالمنهج القومي، لاسيما المنهج القومي للتربية البدنية، أدى إلى زيادة مفرطة في توثيق جديد ومطالب جديدة لمناهج المدرسة. وقد كان تطبيق قانون 1992 جاريا مجراه قبل أن يواجه المعلمون وجهة نظر مراجعة المطالب نظرا لأن الحكومة المركزية سعت لإعلان وإقرار منهج قومي يمكن إدارته. وعندما علم أن مراجعات 1995 قد فشلت في إزالة الضغوط في مناهج المدارس الابتدائية، فإن مزيدا من التغييرات قد أحدثت في 1998. وقد أعلن أنه من سبتمبر 1998 لن يطلب من المدارس الابتدائية أن تدرس برامج الدراسة كاملة في ست مواد أساسية من مواد المنهج، من بينها التربية البدنية. والعنصر الوحيد الذي ظل مطلبا ثابتا هو تغطية برامج الدراسة بالنسبة للسباحة. ولذا فإن المنهج القومي للسنوات الابتدائية كان وما زال موضوع التغيير. وحاليا يصرف قدر كبير من الاهتمام نحو إصدار قوانين جديدة لجميع مواد المنهج، ليتم توظيفها في سبتمبر 2000. وليس بغريب أن كثيرا من المعلمين قد شعروا بالإحباط بفعل كل من مدى وسرعة تنفيذ المطالب المطلوبة منهم، وشعروا بالغربة والعزلة عن العملية السياسية التي منحتهم قليلاً من الانغماس في صنع السياسة ولكن تطلب منهم أن يتحملوا المسؤولية عن تطوير المنهج بمداه الكامل، وأن يقبلوا اللوم الذي

يلقى عليهم بسبب القصور المزعوم في المعايير التعليمية. (Penney & Evans, 1999)

هاهنا لا يمكن التعامل مع تفاصيل جميع التطورات السابقة، ولكن بدلا من ذلك نركز على عدد من القضايا أو الموضوعات التي انبعثت من خلال التطبيق المستمر للمنهج القومي في التربية البدنية وبقائه على صلة وثيقة في علاقته بالتطبيق المستقبلي. وفي وسط سياقات تطور السياسة السريع المندفع فإننا نعي أنه ربما يكون من المفيد أن نعلن أجندات يمكن أن تتحمل سياقات تغيير تعليمي واجتماعي سريع.

مستوى قانوني ولكنه منخفض:

إن إعلان تقديم التربية البدنية كعنوان قانوني لجميع الأخفال لم يكن ذا قيمة في تاريخ التربية البدنية المعاصر في انجلترا وويلز. فقد كانت التربية البدنية دوما مادة تكافح وتنافح من أجل التميز والمصادر في المدارس. ولكي يتم تحديدها وتعريفها على أنها مادة أساسية، فإن العنصر القانوني ل 5 – 16 منهج يبدو محققا مستوى جديد ومحققا الأمان للتربية البدنية. ومع ذلك فإن بحثنا والتطورات التابعة في السياسة قد أظهرا أن المقاييس التشريعية لا تقدم أي ضمان للثقة أو التأكد، وظلت المادة إلى حدٍ ما في وضع ضعيف وهش. رغم أن المستوى القانوني ربما يكون قد مثل خطوة مهمة للأمام. وهي خطوة صغيرة نحو توفير تربية بدنية ذات جودة عالية لجميع التلاميذ في المدارس الحكومية.

وبالتأكيد فإننا سنركز على أن مستوى التربية البدنية القانوني يجب أن يعتبر موضع قوة ينطلق منه للأمام. وعند التأمل في الطريق للأمام فإننا أيضا يجب أن نعرف أن العوامل الأخرى ربما تستمر في تقويض موضع التربية البدنية. وبهذا الخصوص، فإننا نلفت الانتباه على نحو خاص لاحتمال استمرار الازدحام في جداول المدارس الابتدائية، والمنافسة المستمرة على أوقات معينة، والقصور الكبير في التدريب الأولي للمعلمين والتطوير المهني للخدمات التي تقدم للمعلمين.

وعند التفكير في وضع التربية البدنية في المنهج، فمن المهم أيضاص أن نلفت الانتباه إلى خاصية أخرى بارزة في الحياة في المدرسة الابتدائية : التسمية المتكررة للتربية البدنية على أنها مادة هامشية بالنسبة للمنهج. ليس ذلك فحسب وإنما أيضا النظر إليها على أنها مادة مختلفة من حيث الكفاءة عن الجوانب الأخرى للمنهج، ولذا فإنها تقف بمفردها. ومن وجهة نظرنا فإنه ما لم تتم معالجة الميول نحو العزلة معالجة جادة، وما لم يتم إعداد بحث للربط بين التعليم والتعلم في التربية البدنية وفي مجالات أخرى من المنهج، فإن احتمال أن تسهم التربية البدنية إسهاما رئيسيا في التعلم عبر المنهج سيبقى للأسف بعيدا كل